الأمم المتحدة S/PV.6633

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٣٣**

الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد دوشيانت سنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

أعمال القرصنة البحرية في خليج غينيا

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2011/644)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-55460 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

أعمال القرصنة البحرية في خليج غينيا

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2011/644)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بنن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد مهماني توري، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسعادة السيدة فلورينتينا أدينكي أوكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/644، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب بحضور معالي الأمين العام بان كي - مون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بنيجيريا على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب.

منذ قدم وكيل الأمين العام باسكو إحاطة إعلامية للمجلس في آب/أغسطس الماضي، استمر خطر القرصنة في خليج غينيا في الزيادة. يجري الإبلاغ بصورة منتظمة عن حالات جديدة من القرصنة والسطو المسلح على متن السفن على طول ساحل غرب أفريقيا، بعواقب وخيمة محتملة على التنمية الاقتصادية والأمن. ويزيد من التهديد أن معظم دول خليج غينيا محدودة القدرة على كفالة التجارة البحرية الآمنة وحرية الملاحة وحماية الموارد البحرية وسلامة وأمن الأرواح والممتلكات.

ناقشت هذه القضية مع العديد من الزعماء من المنطقة وخارجها خلال زياراتهم إلى مقر الأمم المتحدة في الشهر الماضي. وأبرز عدد من رؤساء الدول في بياناتهم أمام الجمعية العامة الحاجة إلى استجابة إقليمية ودولية منسقة. ولذلك أشيد بدول خليج غينيا وشركائها على العمل معا للتصدي لهذا التهديد الأمني. وفي الآونة الأخيرة، بدأت بنن ونيجيريا دوريات مشتركة لتأمين المياه قبالة سواحل بنن. وعلى نفس المنوال، أطلقت الكاميرون وغينيا الاستوائية وغابون وساو تومي وبرينسيبي استراتيجية مشتركة لتأمين المصالح الحيوية لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وشجعتني أيضا المبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنسيق الاستجابات الإقليمية. وأفهم أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنوي عقد مؤتمر قمة لدول خليج غينيا وأن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعتزم عقد مؤتمر دولي. وأحث المنظمتين الإقليميتين

على العمل معا لوضع استراتيجية شاملة متكاملة بالتعاون الوثيق مع لجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا. وأشجعهما أيضا على الاستفادة من مذكرة التفاهم الحالية بشأن إنفاذ القانون البحري التي وضعتها المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا والمنظمة البحرية الدولية بدعم من وكالات الأمم المتحدة. لقد وقعت بالفعل على مذكرة التفاهم هذه ١٥ دولة من المنطقة.

وكما أُبلغ المجلس في آب/أغسطس، قررت نشر بعثة تقييم إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر إثر طلب من الرئيس بوني يايي رئيس بنن. وفي وقت سابق من هذا الشهر، اجتمع ممثلي الخاص في غرب أفريقيا، السيد سعيد جينيت، مع السلطات في بنن، التي شددت على أن اقتصاد البلد قد يتأثر بشدة إذا لم يتم التصدي للقرصنة بشكل كاف وبسرعة. وستدرس بعثة الأمم المتحدة القادمة للتقييم نطاق التهديد وقدرة بنن ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ككل على كفالة السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وستقدم أيضا توصيات بشأن مكافحة القرصنة، بما في ذلك في السياق الأوسع للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

وستضم البعثة ممثلين لإدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية. وستعمل بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين. وسأقوم بالترتيب لعرض تقرير البعثة على المجلس بمجرد أن أتلقاه.

إن القرصنة تتجاوز الحدود الوطنية والمصالح الاقتصادية. وتؤثر تأثيرا سلبيا على تجارة غرب أفريقيا مع بقية أنحاء العالم، ولا سيما مع شركائها التجاريين الأساسيين في الأمريكتين وآسيا وأوروبا. ونشر السفن البحرية مؤخرا لدعم عمليات مكافحة القرصنة في خليج غينيا يشهد على استعداد دول المنطقة وشركائها للتصدي لهذا التهديد. وأدعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذه الجهود.

وكما تعلمنا من تجربتنا في الصومال، يجب أن نتناول القضية بأسلوب شمولي يركز في نفس الوقت على الأمن وسيادة القانون والتنمية. إن الاستجابات التي لا ترقى إلى هذه المتطلبات لن تؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة. لذلك، فلنعمل معا من أجل وضع استراتيجية متوازنة ومتسقة تعالج جذور المشكلة وتتناول الردع في البر وفي البحر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد توري.

السيد توري (تكلم بالإنكليزية): أنا مهمان توري، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إنه لشرف فريد، بل هو امتياز، أن يجري الاعتراف بمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باسم المنطقة، وأن تعطى الكلمة لعرض الجهود التي تبذلها المنطقة لمكافحة هذا المرض العضال المتمثل في القرصنة، التي تترسخ حاليا في منطقتنا، إضافة إلى مخاطر الأمن البحري المتصلة بها على طول شواطئنا وما وراءها. لذلك طلب مني معالي السيد جيمس فيكتور غبيهو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أن أعرب عن شعوره بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة. وطلب مني أيضا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، ونيجيريا على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى مبادرة جدول الأعمال الجديرة بالثناء التي اتخذتموها لإبراز بعض القضايا والتحديات الإقليمية الرئيسية التي نواجهها.

اسمحوا لي أن أتناول بعض المبادرات التي اتخذتها مجموعتنا لمعالجة المسألة. وتمثل جوهر أهم توصيات الاجتماع الـ ٢٩ للجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر في مقر مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، في مسألة تهديدات القرصنة وباقي مسائل الأمن البحري في نطاق حدودنا الساحلية، والسبيل والوسائل لمعالجتها. أشار رؤساء الأركان ورؤساء القوات البحرية الـ ١٥ المجتمعون بهذه المناسبة إلى أن القرصنة على شواطئ خليج غينيا وغيرها من الأعمال الإجرامية آخذة في الانتشار، مما يهدد حركتي السفن المحلية والدولية وبضائعها، التي تمر عبر بنن وتوغو وغانا ونيجيريا وغينيا. كل ذلك مقلق، وهو تطور جديد وأكثر تعقيدا، مقارنة مع الهجمات التي شنت في العام الماضي من البحر على بنن وتوغو وغانا. تطور انعدام الأمن هذا يعيق الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء، وعملية التكامل في منطقتنا.

عقب العرض الذي قدمه خبراء من القوات البحرية النيجيرية بشأن الأمن البحري في غرب أفريقيا، ومدخلات جميع أفراد القوات المسلحة ورؤساء القوات البحرية لباقي الأعضاء في المنطقة، قرر الاجتماع المذكور توسيع لجنته الفرعية المعنية بالأمن البحري لتشمل بنن والرأس الأخضر وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا بيساو ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو، فضلا عن ثلاثة خبراء في الشؤون القانونية ذات الصلة بالأمن البحري.

كلفت اللجنة الفرعية الموسعة بدراسة الوثائق الموجودة، بما في ذلك تلك التي أعدت وعرضت على رؤساء أركان الدفاع في باماكو في عام ٢٠١٠، وجميع الوثائق الأخرى التي صاغتها شعبة الأمن في الجماعة، والنظر بشكل أكبر في مجالات الأمن البحري الأخرى، التي لم يتم النظر فيها بعد، من أجل تقديم توصيات مدروسة وعملية للجنة رؤساء أركان الدفاع، في غضون الشهرين المقبلين.

وقد قرروا بحث المسألة في الاجتماع ٢٧ الذي عقد يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في كوتونو في بنن، الذي اتفق خلاله على قيام وفود نيجيريا وغانا والرأس الأخضر بإجراء دراسة استقصائية بشأن تهديدات الأمن البحري، وتقديم استنتاجاتهم مع توصيات محددة، خلال الاجتماع المقبل في باماكو. إذن، لقد عولجت المسألة فعلا في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وقدم العرض المذكور آنفا في الاجتماع ٢٨ للجنة الذي عقد في باماكو في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير. وكلفت اللجنة بوضع مفهوم حوكمة بحرية إقليمية يمكن تقسيمه إلى استراتيجيات تنفيذ، مع وضع خطة عمل لاحقة. ونفذت المهمة على الفور، وشرعت المفوضية في ا العمل مع أحد شركائها الاستراتيجيين في مجال الأبحاث، وهو قسم دعم المعلومات والأدلة الذي يعمل أيضا بشأن إطار الأمن البحري القاري للاتحاد الأفريقي. وبقيامها بذلك، كانت الجماعة تنوي تحقيق الاتساق مع التوجيهات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة.

قدم مشروع الاستراتيجية البحرية المتكاملة والخطة الاستراتيجية البحرية المتكامل للجماعة فيما بعد. في الواقع، يجري عرض المشروعين على اللجنة الفرعية التي أشرت إليها للتو، وسيتم فحصهما في اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الجماعة، المختصين في الأمن البحري، قبل عرضهما وفقا لنظامنا الداخلي، على مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، الذي يتكون من وزراء الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي. وبمجرد اعتمادهم للوثيقتين، سيقدموهما إلى رؤساء الدول لاعتمادهما.

كما ذكرت في السابق، في خضم تنفيذ إطار الأمن البحري المتكامل للاتحاد الأفريقي، وبدعم من المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية في واشنطن العاصمة، فإن حكومة الولايات المتحدة بصدد تيسير عملية إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة القائمة بين الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. تم تنظيم الدورة الأولى لتبادل الأفكار في شتوتغارت بألمانيا، من ١١ إلى ١٦ حزيران/يونيه، تلتها مباشرة جلسة رسمية على نطاق أوسع في جارمش، بألمانيا، من ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليه. كما حضر اجتماع جارمتش، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، ممثلون عن بنن والكاميرون والرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وغينيا وغابون وغامبيا وغانا وليبريا ونيجيريا وسيراليون والسنغال وتوغو.

أنشأ اجتماع جارمتش ثلاثة أفرقة عاملة أعدت مشروع مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشأن التعاون لتحسين مراقبة وحماية السواحل البحرية لغرب ووسط أفريقيا، ومشروع اتفاق متعدد الأطراف بشأن التعاون لمكافحة الأنشطة عبر الحدودية غير المشروعة التي تجري داخل المياه البحرية لوسط وغرب أفريقيا. ويهدف ذلك الاتفاق إلى إضفاء الطابع الرسمي على نهج مشتركة وتبادل أفضل الممارسات فيما بين الأجهزة الأمنية والوكالات المسؤولة عن الكفاح اليومي للأنشطة المعنية في المنطقتين. وتمثلت الوثيقة الثالثة المعتمدة في مخطط عمل إطار تشغيلي للقيام بأنشطة مشتركة بين الدول الأعضاء في المنطقتين.

وقد قدمت نسخ من هذين المشروعين إلى جميع المشاركين لاستعراضهما وصقلهما وتحسينهما، لجعلهما يناقشان على نطاق واسع على الصعيد الوطني بين جميع الأطراف المعنية – بما في ذلك القوات البحرية، وأصحاب المصلحة البحرية المدنية، والجمارك ومصالح الهجرة والشرطة والدرك وحرس السواحل وهلم جرا – لتضمين إضافاتهم فيهما وملكيتهما. ومن المقرر عقد جلسة عامة ثانية، في بداية كانون الثاني/يناير، للانتهاء من هذين المشروعين، اللذين سيجري تقديمها إلى أجهزة صنع القرار في الجماعتين، وذلك في أقرب وقت ممكن، تليها قمة مشتركة لرؤساء الدول والحكومات للمنظمتين.

إن مجموعة أصدقائنا، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة وشركاء آخرون، يسهمون في بناء القدرات الداخلية لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لتمكينها من التنسيق وإضافة قيمة إلى المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء. إننا نحاول اجتناب الازدواجية والتأكد من عدم التعدي على اختصاصات الدول الأعضاء لأننا نضيف قيمة لعملياتهم. ومجموعة أصدقائنا، على سبيل المثال، بصدد إنشاء صندوق خاص للبحرية سينطلق العمل به قريبا في جمهورية بنن، والولايات المتحدة مستعدة لتقديم قدرة تشغيلية في شكل برامج اتفاق مشتركة وتقاسم للمعلومات، في حين أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى تمول مفرزة لضباط البحرية التابعين للقوات الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

في نفس الوقت، ما زال الوقت يمر، وينبغي اتخاذ إجراء فوري لردع الهجمات المستمرة. لقد سبق للأمين العام عرض المبادرات الثنائية بين نيجريا وبنن. وقد حدت تلك المبادرات من آفة الهجمات في مياهنا البحرية. مع ذلك، ليس ذلك بالكافي، حيث يجب أن تمتد إلى جميع البلدان المعنية وجميع الشركاء. إننا بحاجة إلى المزيد، حيث أننا بحاجة إلى

الاهتمام الدولي والاعتراف والدعم اللذان يأخذان بعين الاعتبار حقيقة أن مصالحنا جميعا – البلدان غير الساحلية والشركاء والأعضاء الإقليميين الساحليين – على المحك.

تثني الجماعة على المبادرة التي اتخذها سفراء خليج غينيا للفت انتباه المجتمع الدولي وتأييد نداءات منطقتنا. وكما تلقى خليج عدن دعما دوليا شاملا، فإننا بحاجة إلى قرار مظلة سياسية من الأمم المتحدة لدعم جهودنا. وتدعم الجماعة هذه الدعوة بكل إخلاص، وبالتالي فهي تشارك بنشاط في هذه المعركة. سنقوم بما يتعين علينا فعله. وتدعو الجماعة مجلس الأمن إلى النظر في إمكانية اتخاذ قرار فيما يتعلق بأعمال القرصنة وغيرها من الأعمال البحرية الإجرامية ذات الصلة. وترى الجماعة بأنه رغم وجوب التركيز والتشديد على محاربة القرصنة، فإنه يتعين أخذ المخاوف التالية بعين الاعتبار.

أولا، ينبغي تمديد الشواغل المتعلقة بالسواحل إلى أبعد من خليج غينيا لتشمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك البلدان الخلفية التي لا تطل على البحر، مثل بوركينافاسو ومالي. كما يتعين أن يشمل ذلك سواحل الرأس الأخضر والسنغال.

ثانيا، هناك حاجة لإدراج جميع الأعمال الإجرامية الأخرى. وأشير على سبيل المثال إلى: الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وجميع أشكل الاتجار – بالمخدرات، وبالبشر – والهجرة غير القانونية، والأعمال الإرهابية، وصيد الأسماك غير القانوني، وتموين السفن غير القانوني، وإغراق النفايات السامة، وما إلى ذلك.

وبهذا أختتم بياني.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد توري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فلورنتينا أدينيكي أوكونغا.

السيدة أوكونغا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الرئاسة النيجيرية على دعوة لجنة خليج غينيا للمشاركة في هذه المناقشة بشأن موضوع ”السلام والأمن في أفريقيا: القرصنة في خليج غينيا“. وقد باتت هذه المسألة مدعاة حقيقية للقلق لبلدان المنطقة وبقية العالم بسبب العدد المتزايد لأعمال القرصنة والإرهاب والسطو في البحر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمخدرات، والأشخاص والبضائع، المرتكبة بانتظام في منطقة خليج غينيا.

وأود أن أنقل اعتذار الأمين التنفيذي للجنة، سعادة السيد ميغيل تروفوادان، الذي لم يتمكن من المشاركة في هذه الجلسة نظرا لأسباب خارجة عن إرادته. وشخصيا، أشعر أنه شرف عظيم لي أن أمثل لجنة خليج عدن في هذه الجلسة الهامة.

وترحب لجنة خليج عدن بهذا التطور في مجلس الأمن وتأمل أن يقود إلى التعاون الفعال لتعزيز آلية الدفاع عن المنطقة وللحيلولة دون تحولها إلى منطقة خطيرة أخرى مثل خليج عدن.

وقد أنشئت لجنة خليج غينيا تحديدا، ومن بين أسباب أخرى، لصد هذا التطور الشرير. وقد جرى التوقيع على معاهدة إنشاء لجنة خليج غينيا في تموز/يوليه ٢٠٠١ وبدأ نفاذها في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وشُكلت أمانتها في لواندا بأوغندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتنص المعاهدة في المادة الثانية على أن عضوية اللجنة ”تضم الدول ذات السيادة المحاذية لخليج غينيا، الأطراف في المعاهدة الحالية“. والدول الأعضاء الحالية هي أنغولا، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي

وبرنسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، ونيجيريا. وبموجب المادة السابعة والعشرين، يجوز لبلدان منطقة خليج غينيا أن تنضم إلى المعاهدة وأن تقبل بوصفها أعضاء فيها.

ومن بين أهداف اللجنة، كما هي مبينة بوضوح في المادة الثالثة ما يأتي: تهيئة ظروف الثقة المتبادلة والسلام والأمن المؤاتية للتنمية المتناسقة للدول؛ وتعزيز التشاور الوثيق بشأن استغلال الموارد الطبيعة في الخليج بغية كفالة التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ورخاء شعوبها؛ ومواءمة سياسات كل دولة فيما يتصل بالمصالح المشتركة، لا سيما المسائل المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية؛ وحماية وحفظ البيئة الطبيعية لخليج غينيا وتعزيزها والتعاون في حالات وقوع الكوارث الطبيعية؛ وتعزيز التعاون في مجال الاتصالات، وخصوصا الاتصالات البحرية، بغية تيسير الروابط والتجارة فيما بين الدول الأعضاء.

وتبين المادة الخامسة بوضوح مجالات التعاون:

”تتعهد الأطراف المتعاقدة السامية، سعيا إلى الأهداف المذكورة أعلاه، بتوحيد جهودها لمواءمة سياساتها في مجالات المصلحة المشتركة.

”ولهذا الغرض، تتعهد بتحديد مجالات المصلحة المشتركة في المنطقة الجغرافية لخليج غينيا وبوضع سياسات مشتركة، ولا سيما في مجالات السلام والأمن، والاستكشافات والهيدروكربونات، ومصائد الأسماك والموارد المعدنية، والبيئة، وانتقال الأشخاص والبضائع، وتطوير الاتصالات، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل في منطقة الخليج“.

ومنذ تشكيل الأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا، في عام ٢٠٠٧، سعت إلى تأسيس اتصالات وآليات تساعد على بلوغ أهداف اللجنة، لا سيما نظرا للأهمية المتزايدة للمنطقة بوصفها مصدرا رئيسيا لإمداد الموارد البحرية والهيدوكربونية إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك، في جملة بلدان أخرى، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وفرنسا، والبرتغال وإسبانيا.

ويشكل خليج غينيا طريقا هاما للشحن ومركزا رئيسيا يربط المنطقة بأوروبا وأمريكا. وقد اجتذبت هذه الأهمية اهتماما محليا ودوليا بشأن الحاجة إلى الاهتمام الأكثر تركيزا وتنسيقا في التصدي لتحديات القرصنة، لا سيما القرصنة على متن السفن، والسطو المسلح في البحر، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص، والأنشطة غير المشروعة الأخرى، مثل صيد الأسماك غير القانوني وغير المراقب أو المعلن عنه، في جملة أنشطة أخرى.

وقد أنشأنا في منطقة خليج غينيا مرافق لاستكشاف النفط والغاز واستغلالهما، مثل منصات إنتاج النفط والغاز في المياه الضحلة وأنظمة الإنتاج العائمة في المياه العميقة، ومرافق التخزين على الشاطئ وفي المناطق البحرية. وتمثل تلك استثمارات كبيرة، ولا تستطيع بلدان المنطقة وشركاؤها التجاريون تحمل التفرج على القراصنة واللصوص المسلحين وهم يهددون الإنشاءات في البحر، الحيوية لمقومات استمرار اقتصادات بلدان المنطقة.

كما توجد لدينا موانئ للتصدير والاستيراد لخدمة البلدان الساحلية أو جاراتها من البلدان غير الساحلية. وتخدم موانئ مثل دوالا، وكريبي، وأبيدجان، وكوتونو، ولومي، كلاً من تشاد ومالي وبوركينا فاسو. وأي تهديد لتلك الموانئ من خلال القرصنة والسطو المسلح في البحر، يضر أيضا باقتصادات تلك البلدان وقدرتها على البقاء، حيث أنها تعتمد عليها للتصدير والاستيراد. وستؤدي تلك الأنشطة الإجرامية إلى زعزعة الاستقرار ليس في البلدان المضيفة فحسب،

بل أيضا في البلدان غير الساحلية التي تعتمد عليها. وعليه، تنطوي الحالة على ضرورة أمنية من أجل تنمية المنطقة.

وتقع العديد من المدن والبلدات الرئيسية في منطقة خليج غينيا على طول الساحل. وبناء على ذلك، أي تهديد للأمن بسبب الأنشطة الإجرامية في البحر، أو بسبب المشاكل الإيكولوجية، سيضر بأعداد كبيرة من السكان. كما أن الخليج يمثل طريقا هاما يربط المنطقة بأوروبا وأمريكا. والقرصنة والسطو المسلح في البحر سيؤثران على تكاليف النقل في المنطقة من حيث تكلفة التأمين ووتيرة رحلات السفن.

وإذا كانت جميع تلك الإنشاءات والمرافق، والمجموعات السكانية، والطرق البحرية، مهددة بسبب القرصنة والسطو المسلح في البحر، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية وغير القانونية، فإن المشكلة ستكون واسعة النطاق وتترتب عليها آثار إقليمية ودولية. فكيف نتصدى لذلك التهديد؟

هناك حاجة ملحة لأن تقوم المؤسسات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالتعاون معنا، في لجنة خليج غينيا، بهدف استئصال الإجرام في مناطقهما دون الإقليمية من أجل النجاح في تنفيذ ولاية كل منهما. كما إننا نرحب بالمبادرة المتخذة حاليا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

لقد كانت الفكرة الأساسية لإنشاء لجنة خليج غينيا هي توفير الأمن البحري للمنطقة من أجل حماية عمليات استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها – النفط والغاز ومصائد الأسماك – بغية تنمية بلدان المنطقة وسكانها. وتسعى اللجنة أيضا إلى تشجيع استخدام أفضل الممارسات في عمليات استكشاف واستغلال الموارد الطبيعة في المنطقة ولتقديم المساعدة في حال وقوع كوارث طبيعية أو بيئية. واللجنة منفتحة للتعاون والتآزر مع بلدان المنطقة ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعية الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مكافحة التهديدات للموارد الطبيعية وللبيئة في المنطقة.

ومنذ إنشاء لجنتنا، نظمنا مؤتمرا للدفاع والأمن، عقد في مالابو في شباط/فبراير ٢٠١٠، بغية رسم طريق المضي قدما للسعي إلى إيجاد حلول فعالة وشاملة لتهديدات الأمن التي تتزايد وتيرتها وللأنشطة الإجرامية في المنطقة. وشاركنا كذلك في مؤتمر الأمن البحري في أفريقيا المعقود بتنسيق الاتحاد الأفريقي. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، شاركنا في الندوة، التي نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بشأن السلامة والأمن البحريين، التي تكلم عنها الفريق أول توري باقتدار في إحاطته الإعلامية للمجلس.

واستناداً إلى كل تلك الاجتماعات، أدركنا أن مكافحة المجرمين في مياه البحار عملية مرتفعة التكلفة. وأن تأمين مجال بحري بحجم منطقة خليج غينيا يفوق قدرة أي بلد بمفرده، لأن ما من بلد في المنطقة لديه القدرات البشرية والمادية والمالية لتغطيتها. ولذلك، كان ثمة حاجة إلى تعاون وتنسيق وثيقين بين بلدان المنطقة التي يجب أن تعمل على نحو وثيق مع شركاء خارجيين لإنشاء آلية دفاعية إقليمية شاملة وقوية يمكن نشرها وتنسيقها والسيطرة عليها بشكل متزامن على المستوى الإقليمي.

إن مكافحة الأنشطة غير القانونية كالقرصنة والإرهاب والاتجار بجميع أنواعه – الأسلحة والأشخاص والمخدرات – ليست مثل خوض حرب بالمعنى التقليدي للكلمة – أي بالجيوش المنظمة. فالنُّهُج الفردية والثنائية والثلاثية أو الرباعية الأطراف إنما ستدفع العناصر الإجرامية للعمل في المناطق التي لا تشملها مثل هذه الترتيبات الأمنية

في المنطقة. وكان هذا هو الحال بالنسبة للترتيبات المبرمة بين نيجيريا وبنن، إلى جانب الجهود التي بذلتها غينيا الاستوائية وبعض بلدان منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي أنشأت، بدورها، ترتيبات رباعية.

تتطلب الحرب دراية تكنولوجية وآليات للرصد الراداري ومعدات وخبرة جيدة للرصد الفعال والردع الوقائي.

ما هو دور لجنة خليج غينيا هنا؟ ستكون هناك حاجة لتنسيق القوانين بشأن الأنشطة غير القانونية. وكيف لنا أن نتعامل مع القرصنة بدون أن تختطف هذه العملية لغرض تصفية حسابات سياسية، في جملة أمور؟ إننا نحتاج إلى تحسين الإطار القانوني بضمان أن تعتمد الدول الأعضاء قوانين لمكافحة القرصنة يمكن أن تستخدمها جميع بلدان المنطقة. نحتاج أيضاً إلى التشجيع على توحيد العقوبات على الجرائم على المستوى الإقليمي حتى لا يصدر بلد ما حكماً على قرصان بعد إدانته بالسجن عامين، بينما يصدر بلد آخر حكماً بالسجن لمدة ٢٠ عاما.

ولجنة خليج غينيا موجودة هناك لأداء هذا العمل التنسيقي لصالح الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على السواء. ولدينا حالياً دول أعضاء من غرب ووسط وجنوب أفريقيا تطل سواحلها على خليج غينيا. ولذلك، كان من الأنسب تنفيذ مهام أي آلية مشتركة قد تنشأ لمواجهة المخاطر التي تتهدد الأمن والسلام في المنطقة. ونحن منظمة جديدة تماماً، وإذا حصلنا على الدعم السياسي وتوفرت لنا الموارد البشرية والمادية الضرورية والتمويل وغيره من الدعم اللوجستي المطلوب، سنكون قادرين على أداء مهامنا وتنفيذ ولايتنا.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا في طليعة الجهود لتقديم المساعدة وتنظيم التمارين التدريبية لعناصر البحرية والأسطول من بعض الدول الأعضاء. وقد استفادت نيجيريا وبنن والكاميرون من هذا النوع من المساعدة الذي ينبغي تنسيقه وتقديمه لكل الدول الأعضاء في منطقة خليج غينيا تحت إشراف لجنة خليج غينيا. ونرجو أن يأخذ مجلس الأمن هذه العناصر بعين الاعتبار في القرار بشأن نهج شامل ومنسق لمكافحة القرصنة والأنشطة الإجرامية الأخرى، كالإرهاب واللصوصية في أعالي البحار والاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص، إلى جانب كبح أنشطة صيد الأسماك غير القانوني وغير المأذون به وغير المعلن عنه. ولجنة خليج غينيا قد شُكلت بهدف مواجهة التحديات البحرية من هذا القبيل والسيطرة عليها واحتوائها إلى أن يتم القضاء عليها نهائياً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أوكونغا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، والأمين العام لاتخاذ المبادرة بتنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة اكتسبت أبعاداً مقلقة في خليج غينيا وعلى طول سواحل غرب أفريقيا. وبالطبع، أشكر المتكلمين الذين سبقوني على إحاطاتهم الإعلامية، وأرحب بممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا.

إننا نتشاطر الإقرار بازدياد انعدام الأمن البحري في مياه خليج غينيا. وهذه الظاهرة تنطوي على عدة عناصر. فانعدام الأمن في دلتا النيجر، وخاصة الهجمات التي استهدفت مرافق النفط، قد امتد ليصل إلى المياه الإقليمية المجاورة. وضاعف من حدة هذا الخطر العابر للحدود تصاعد

أنشطة الاتجار غير المشروع على طول سواحل غرب أفريقيا، كالاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين وصيد الأسماك غير القانوني. وأخيراً، فإن التزايد المستمر في حوادث خطف الرهائن والتكلفة المتزايدة للتجارة البحرية وأنشطة استخراج الموارد الطبيعية أصبح يهدد النمو والتنمية ويؤثر، بدوره، على استقرار الدول المطلة على خليج غينيا.

غير أن الهجمات التي ترتكب في خليج غينيا لها سماتها الخاصة، ولا يمكن مقارنتها بالقرصنة المتفشية قبالة السواحل الصومالية. والواقع، إن انعدام الأمن على هذا النحو يؤثر على سيادة الدول التي لا تُنازع في سيادتها ويتعين احترام تلك السيادة وأن تكون أساساً لإجراءاتنا. وعليه، ينبغي أن يتمثل المبدأ التوجيهي لسياستنا في أن دول خليج غينيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن في المناطق البحرية التي تشملها ولايتها الوطنية.

علينا أن نعمل في إطار من التعاون بين الدول والمنظمات في المنطقة وعلى أساس بناء قدرات أصحاب الشأن فيها. ولذلك، فإننا نؤيد تماماً اقتراح السيد بوني يايي، رئيس بنن، عقد اجتماع إقليمي بشأن هذه المسألة، يتم التركيز فيه على الحوار بين الدول المعنية والمساعدة على توزيع المهام بين المانحين وبرامج المساعدة على نحو أفضل.

ونرحب بأول أمثلة التنسيق العملي بين بنن ونيجيريا والكاميرون، وخاصة في القيام بدوريات بحرية مشتركة. وأخيراً، نثني على الجهود الأولية التي بذلتها منظمات إقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركزها للتنسيق الإقليمي للأمن البحري.

ثمة مسألة ذات صلة بالنسبة لبلدان خليج غينيا تتمثل في ضرورة تحسين التعاون بين الوزارات، إلى جانب المواءمة والتنسيق بين التشريعات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ أنشطة خفر السواحل. تلك هي روح مبادرة سواحل غرب أفريقيا التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ لتدعيم الكيانات المحلية لمكافحة الاتجار غير المشروع على سواحل غرب أفريقيا. وتجمع تلك المبادرة بين خبرات جمركية وشرطية وقضائية مختلفة تحقيقاً لتلك الغاية. وفي هذا الصدد، يمكننا النظر أيضاً في توسيع نطاق هذا النموذج من القوس الأطلسي إلى شرق خليج غينيا.

وفي هذا السياق، نرحب بخطة الأمانة العامة إيفاد بعثة لتقييم أنشطة القرصنة إلى خليج غينيا. ونأمل أيضاً أن يقوم مكتبا الأمم المتحدة في داكار وليبرفيل بتنسيق جهودهما كيما يتسنى تقديم إحاطات موجزة منتظمة للمجلس عن التطورات في مسألة القرصنة والجهود المبذولة لمكافحتها.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يواصل تحسين دعمه للمبادرات الإقليمية. ولم تدخر فرنسا والاتحاد الأوروبي جهداً في مساعدة الدول المعنية على تعزيز قدراتها وتعاونها البحري. والبحرية الفرنسية تستخدم موانئ الزيارة في المنطقة لتقدم أنشطة تدريبية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت سلطات غينيا الاستوائية بافتتاح أكاديمية بحرية وطنية جديدة في باتا. ولتلك الأكاديمية مركز نشاط إقليمي ويدعمها التعاون الفرنسي. وأخيراً، وفي أيلول/سبتمبر، أطلقنا مشروع صندوق للتضامن في المسائل ذات الأولوية تعزيزاً لقطاع الأمن البحري في البلدان المطلة على خليج غينيا.

كما يقوم الاتحاد الأوروبي بدور نشط في هذا المضمار. إذ أنه يمول مشروعاً يهدف إلى إنشاء إطار للتدريب وتبادل المعلومات على المستوى الإقليمي وتعزيز أنشطة خفر السواحل في الدول المطلة على خليج غينيا. ويركز نظام التخطيط الاستراتيجي للحالات الطارئة على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار وضمان سلامة الموانئ والبضائع.

ونرى أن هذه المبادرات الدولية لدعم القدرات المحلية والتنسيق الإقليمي تشكل نهجاً مترابطاً لمنع وقمع أعمال القرصنة في خليج غينيا على نحو ناجع. وينبغي أن تقوم هذه الأعمال على أساس سيادة دول المنطقة والملكية الوطنية للاستجابات، وأخيراً، احترام قانون البحار وحرية الملاحة البحرية. وبالطبع، نحن مستعدون للنظر على نحو وثيق ومؤات في أي مشروع قرار يقوم على هذا الأساس.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة تثير قلقا متزايدا بالنسبة لنا جميعا. كما أشكر الأمين العام على حضوره بيننا اليوم، وعلى ملاحظاته.

وأنا ممتنة أيضاً لمفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونائبة الأمين التنفيذي للشؤون السياسية للجنة خليج غينيا على عرضيهما.

فالقرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا مسألتان تثيران القلق على وجه الخصوص لما لهما من أثر مدمر على التجارة والأمن والأنشطة الاقتصادية في أحد مراكز التجارة العالمية الناشئة. وينبغي ألا ننسى أن الحالة الأمنية في غرب أفريقيا هشة ومعقدة سلفاً، حتى قبل أن تشتد حالات القرصنة والسطو المسلح نسبياً.

وتزيد مسائل بعينها، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التحديات التي تنطوي عليها حالات ما بعد الصراع على وجه الخصوص، تعقيداً في بعض بلدان المنطقة، فتنجم عن ذلك صورة مقلقة للغاية. ولذلك ينبغي أن تبذل الجهود الهادفة إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، بطريقة منسقة، وأن تعززها استراتيجية لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها. وينبغي للتعاون الدولي في هذا المجال، أن يضع في اعتباره المسائل المتصلة بالسيادة الوطنية والملكية، فضلا عن القيادة الإقليمية. ولا يستطيع المرء أن يبالغ في التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي والقيادة، في أي استراتيجية شاملة تعنى بمواجهة هذا التحدي.

ونحن نثني على الجهود المبذولة التي تبذلها البلدان المعنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مكافحة القرصنة في خليج غينيا.

وفي رأينا أن الحوار الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومجلس الأمم المتحدة للتنمية فيما وراء البحار، ومكتب الأمم المتحدة في أنغولا، والمنظمة البحرية الدولية، يمكن أن يساعد في تكثيف الجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب. ونشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والسلطات الوطنية، على المشاركة في استجابة إقليمية منسقة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية منطقة غرب أفريقيا، وتطلعات وشواغل بلدان المنطقة.

ونتفق مع الأمين العام في وجوب ألا تقتصر مكافحة القرصنة على مهاجمة المشكلة في البحر، فحسب. وينبغي بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية، التي عادة ما تكمن في البر وليس البحر.

وفي كثير من الحالات، تكون القرصنة والسطو المسلح في البحر مظاهر إجرامية للمصاعب الاقتصادية وانعدام الفرص، فتسبب بذلك تحديات خطيرة تتصل بإنفاذ القانون بطريقة فعالة من قبل الدول الساحلية. وعليه، يتعين أن يأخذ اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الظاهرة، بعين الاعتبار العوامل السياسية، فضلا عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وعلى استراتيجية كهذه، أن تدمج بين الردع والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى تطوير التعاون الإقليمي،

الـذي يـدعم الـسياسات الوطنيـة الراميـة إلى فـرض الأمـن وسيادة القـانون، بـدعم الفـرص الاقتـصادية، وخلـق فـرص العمل، خصوصا بالنسبة للشباب.

وتتقاسم البرازيل مع بلدان خليج غينيا المحيط نفسه، الذي نشأت عبره وشائج إنسانية وتاريخية قوية. ونحن نؤيد تأييدا تاما، الحق السيادي لتلك البلدان فيما يتعلق بتحديد أفضل السبل لاستغلال الموارد الطبيعية في مناطقها الاقتصادية حصراً، بما في ذلك مصائد الأسماك، وفقا للقانون الدولي.

وينبغي أن تؤدي مكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا إلى مبادرات تنسجم انسجاماً تاماً مع أهداف وروح منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وتدعم تلك الروح والأهداف. والبرازيل مستعدة للمساهمة في تلك المعركة، وللتعاون مع دول المنطقة في سبيل وقف عمليات السطو المسلح في البحر، في نطاق الولاية القضائية الوطنية في خليج غينيا، وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين، وخصوصاً مع حكومات المنطقة، وزملائنا الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام، السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية الموضوعية. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلين عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، في هذه الجلسة.

ويشعر الاتحاد الروسي بالقلق من تصاعد أعمال السطو المسلح في البحر، والاستيلاء على السفن بقصد الحصول على الفدية، علاوة على الاستيلاء على الشحنات ذات القيمة العالية قبالة سواحل غرب أفريقيا مؤخراً.

ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر تم الاستيلاء، على بعد ٧٠ ميلا بحريا جنوب لاغوس، على الناقلة الألمانية ”كيب بيرد“، وتم تحريرها في الرابع عشر من الشهر نفسه. وكان مواطنون من الاتحاد الروسي بين أفراد طاقم البحارة المحتجزين كرهائن. ولم تكن تلك هي الحالة الأولى التي عانى فيها البحارة الروس من أعمال القرصنة في تلك المنطقة. وفي رأينا أن هذه الأعمال تعد جرائم خطيرة، وأن أمن الأشخاص، بمن في ذلك المواطنين الروس، بات في خطر. ونعتزم بالتالي، إعطاء هذه المسألة أولوية قصوى.

وفي الماضي، كانت هناك هجمات معزولة على بعض السفن في خليج غينيا. غير أن عمليات القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل غانا وتوغو وبنين ونيجيريا هذا العام، أثبتت وجود نشاط ربحي إجرامي فعال، يهدد أمن الملاحة البحرية، والرفاه الاقتصادي للدول الساحلية على حد سواء.

وبناء على معلومات المنظمة البحرية الدولية، فقد كان هناك تصاعد لهذه الأعمال، بنحو ٣٠ حادثا في خليج غينيا، منذ بداية العام الحالي. وفي رأينا أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٠، لم يكن هناك هجوم خطير واحد.

وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة أعمال القرصنة هذه آخذة في التغير. فبينما كانت هناك في الماضي، أعمال سطو بسيطة، واستيلاء على سفن صغيرة، وكميات صغيرة من البضائع، فنحن نشهد اليوم عمليات سطو على نطاق واسع، تقوم بها مجموعات مجهزة تجهيزا جيدا من القراصنة. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد القرصنة في خليج غينيا عنفاً. ويجب علينا أيضا أن ننظر الآن في إمكانية وجود روابط بين القرصنة وغيرها من فروع الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

ولا تزال الحالة في تلك المنطقة تشكل مصدر قلق متزايد لشركات الشحن البحري وصناعة التأمين. وتنفّذ

معظم الهجمات على مقربة من الشاطئ، داخل المياه الإقليمية للدول الساحلية. ويقتضي ذلك اتخاذ تدابير مناسبة للاستجابة، بشكل رئيسي من قبل البلدان المتضررة في المنطقة، من أجل تعزيز أمن النقل البحري.

وينبغي لنا تكثيف الرقابة على الساحل، عبر تحسين خدمات خفر السواحل، وتزويدها بأحدث المعدات التقنية. ويجب علينا أن نبني على التجارب الناجحة في مجال مكافحة القرصنة في مناطق أخرى من المحيطات في العالم، استنادا إلى العمل القيم الذي اضطلعت به المنظمة البحرية الدولية في هذا المجال. ومن الواضح أن العبء الأساسي للتعامل مع تهديد القرصنة في خليج غينيا، يقع على عاتق دول المنطقة نفسها. ومع ذلك، فهي بحاجة إلى دعم دولي كبير في كفاحها ضد ذلك الخطر.

ونرحب بالخطوات التنظيمية والعملية التي اتخذتها بلدان المنطقة، سواء بشكل فردي، أم في إطار التجمعات الإقليمية، وخصوصاً، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، التي تهدف إلى تطوير تدابير فعالة ضد القرصنة. ونرحب أيضا بفكرة عقد مؤتمر دون إقليمي بشأن المشكلة.

وعلينا ألا نقلل من مخاطر القرصنة في خليج غينيا. فما لم يتم اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لها الآن، فربما تخرج هذه الحالة عن السيطرة في المستقبل القريب. وعندئذٍ، سوف تكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد، والجهود الإضافية للتعامل معها. وينبغي أن يكون الهدف بالنسبة لدول غرب ووسط أفريقيا، تنفيذ استراتيجية مشتركة لمكافحة القرصنة، ونظام أمني منسق للشحن البحري في خليج غينيا، بدعم من المجتمع الدولي.

ونظرا لخبرة روسيا في هذا المجال، فنحن مستعدون أيضا للنظر في الدعم التعاوني الذي يمكن تقديمه لهذه الدول والتجمعات الإقليمية.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نيجيريا، على مبادرتها بعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، وإلى الأمين العام، لملاحظاته التمهيدية المفيدة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، الجنرال توري، ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيدة أديناياك، ممثلة لجنة خليج غينيا. فعرضاهما القيمان يقدمان لنا وجهة نظر المناطق المتضررة من ظاهرة القرصنة. وتتسم وجهات النظر والمعلومات التي تم تبادلها، بأهمية حاسمة لتحقيق فهم أوضح لأبعاد المشكلة، فضلاً عما يمكن القيام به بشكل جماعي للتصدي لها.

وتتقاسم البرتغال تماما، الشواغل التي أعرب عنها هنا مقدمو الإحاطات الإعلامية، وتلك الواردة في المذكرات المفاهيمية التي عممتها الرئاسة النيجيرية (S/2011/644) والقرصنة في خليج غينيا ليست ظاهرة جديدة، غير أن وتيرة تكرارها قد تزايدت في السنوات الأخيرة، وأصبحت أكثر تطورا في تقنياتها، وأكثر عنفا. وتتجاوز آثارها مجال الأمن وحده، لأنها تعطل النشاط التجاري والاقتصادي الهام بالنسبة للدول الساحلية. والأهم من ذلك أن القرصنة تؤثر على بلدان ذات مستويات مختلفة جدا من القدرات المؤسسية لمعالجة المشكلة، وأنه لا يمكن حلها عن طريق اتخاذ تدابير معزولة، من قبل الدول بمفردها.

مثلما أشرنا من قبل عندما كنا نناقش تهديد الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، التي تشكل القرصنة في خليج غينيا تجليا واضحا آخر لها، يمكن بسهولة أن يفرض التصدي للمشكلة في بلد معين ضغوطا إضافية على جيران ذلك البلد. لذلك يسرنا أن نرى وجود توافق متنام في الآراء على الحاجة

إلى استراتيجية إقليمية النطاق لمحاربة القرصنة في الخليج ترتكز أولا وقبل كل شيء على جهود الأجهزة الإقليمية.

اسمحوا لي بأن أضيف عدة أفكار عن دور المجتمع الدولي، ودور الأمم المتحدة بوجه خاص، في المساهمة في الجهود الإقليمية. أولا، من البوادر الايجابية أن المنظمات الإقليمية الرئيسية – ليس فقط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإنما أيضا مفوضية خليج غينيا والمنظمة البحرية لدول غرب ووسط أفريقيا – قد بدأت تولي الاهتمام لمعالجة مشكلة القرصنة. وحتى تتكلل تلك الجهود المتميزة بالنجاح فإنها يجب أن تنسق بطريقة تكفل احترام مجال اختصاص كل منها. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا محوريا في كفالة التماسك والتنسيق العام لتلك المبادرات، لا سيما وأن تلك المنظمات لديها مجموعات مختلفة من الأعضاء، ولا تغطي أي منها جميع البلدان المعرضة للتهديد المحتمل هذا.

وينبغي لنا أيضا أن نستغل الآليات القائمة لفائدتنا. وعلى سبيل المثال، تشكل خطة العمل الإقليمية لمحاربة الجريمة المنظمة، التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إطار عمل للمبادرات في هذا المجال وينبغي توسيعها حتى تشمل تهديد القرصنة أيضا. وإن مبادرة ساحل أفريقيا الغربي، التي تشجع على تجميع المعرفة والموارد الوطنية، يمكنها أيضا أن تضيف مسألة القرصنة إلى مجالات نشاطها. والشيء ذاته ينطبق على البرامج الأصلية الخاصة بغرب أفريقيا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. كما ينبغي تشاطر أفضل الممارسات لفرادى البلدان وبرامج المساعدة الثنائية القائمة مع الشركاء الإقليميين.

إن دور المجتمع الدولي في تشجيع الجهود الإقليمية حاسم؛ ومن هنا تنبع أهمية اجتماع اليوم، الذي نشكر نيجيريا مرة أخرى على مبادرتها بتنظيمه وعقده. وفي هذا السياق أود أن أسلط الضوء على مساهمات وجهود الاتحاد الأوروبي في هذا الميدان على وجه التحديد. وإن البرتغال تولي الأهمية اللازمة أيضا لهذه المسألة في إطار علاقاتها الثنائية القوية مع الكثير من بلدان هذه المنطقة، لا سيما الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعضد أيضا المبادرات والقدرات الإقليمية عن طريق المساهمة في نشر الوعي بالظاهرة. وتسلّم المذكرة المفاهيمية بأن الكثير من حوادث القرصنة لا يبلَّغ عنها. ومعلوماتنا قليلة جدا عن الصلة بين أعمال القرصنة والجريمة المنظمة في البر بعيدا عن الساحل. لذلك نؤيد كثيرا فكرة أن توفد الأمم المتحدة بعثة تقييم، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية، إلى بلدان المنطقة الأكثر تضررا من القرصنة، بغية تزويدنا بصورة أوضح. ونتوقع كذلك من مكتب الأمم المتحدة لشؤون غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لشؤون وسط أفريقيا أن يقدما في تقاريرهما المستقبلية المرفوعة إلى المجلس تغطية أكثر شمولا لمشكلة القرصنة ومعلومات عن انخراطهما مع السلطات الوطنية والإقليمية في محاربة القرصنة.

لقد تعلمنا من الحالة في المحيط الهندي أن ظاهرة القرصنة ظاهرة معقدة تتطلب اهتمامنا الوثيق بصورة منتظمة. وإن التشجيع من مجلس الأمن على زيادة الاستفادة من القدرات والمعرفة والتنسيق بين العناصر الفاعلة في الحرب على القرصنة سيشكل مساهمة حاسمة في الاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ، سيدتي الرئيسة، بشكركِ على مبادرتك بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن السلام والأمن في أفريقيا ومسألة القرصنة في خليج غينيا. وأود أن أثني أيضا على المساهمات

الهامة للأمين العام بان كي – مون، الذي نقدر حضوره هنا؛ ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد مهماني توري؛ وسعادة السيدة فلورنتينا آدينكا أوكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للشؤون السياسية لمفوضية خليج غينيا.

الأرقام الإحصائية الدولية توحي بأن الهجمات وأعمال السطو المسلح والسلب في البحر قبالة سواحل أفريقيا الغربية، وبخاصة في خليج غينيا، قد ازدادت في السنوات الأخيرة، وأخلّت بأمن الملاحة البحرية في المنطقة الفرعية، وما فتئت تترك وطأة مؤذية على التجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وهذا يفرض علينا أن نجري تحليلا مفصلا لتحديد أفضل الطرق التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها دول خليج غينيا الساحلية على ممارسة مسؤوليتها السيادية سواء في توفير الأمن لحركة الملاحة البحرية في مياهها الإقليمية والمناطق الخاضعة لولايتها أو في محاربة أعمال القرصنة في المنطقة الفرعية، حسب الاقتضاء.

وعندما نسعى إلى معالجة هذه المسائل يجب أن نتمكن من الاعتماد على معلومات دقيقة ومفصلة ويمكن التحقق من صحتها حول نطاق الحوادث المبلغ عن وقوعها في المنطقة وطرائقها والأماكن المحددة التي وقعت فيها، فضلا عن أوجه القصور لدى السلطات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية واحتياجاتها من حيث القدرة على الرد على هذه الأعمال المحظورة. وإن إعطاء صورة أوضح لطبيعة الظاهرة التي نواجهها وما يتطلبه التعامل معها، سيمكّن المجتمع الدولي من المشاركة في وضع مبادرات تفصل على مقياس كل حالة، ومن توجيه مساعداته صوب المجالات التي تحظى بالأولوية لدى بلدان المنطقة.

ولبلوغ تلك الغايات يتيح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الأسس الضرورية لمناقشتنا، لأنهما يوفران إطار العمل القانوني والمفاهيمي الذي يمكننا أن نبني أسس مبادرتنا عليه. وإن اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٩٨ عرّفتا نطاق تطبيق التدابير التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها للمساعدة في وضع وتنفيذ استراتيجيات محاربة السطو المسلح والسلب في البحر ومحاربة القرصنة في خليج غينيا.

ومما يتسم بأهمية حاسمة أن نبقي على القيادة والدور الرائد بأيدي الدول المعنية في الحرب ضد هذه الجرائم، من دون أن يتنصل المجتمع الدولي من واجبه في زيادة تعاونه ومساعدته التقنية لتحسين القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية اللازمة للتغلب على أوجه القصور القانونية والأمنية المتصلة بالملاحة البحرية. ومن خلال إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، ومكتبي الأمم المتحدة الإقليميين لشؤون غرب أفريقيا وشؤون وسط أفريقيا، ومكتبها لشؤون المحيطات وقانون البحار، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة، بالتكاتف مع المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول)، للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية خليج غينيا في تكوين وبناء قدرتها للاستجابة لهذه المسائل المتعددة.

أخيرا، نؤمن بأن المجتمع الدولي يجب أن يدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرة الفعالة لمنع هذه الأعمال المحظورة ومحاربتها واستئصالها. وينبغي لنا أن نركز على تبادل المعلومات والاستخبارات، ونشر أفضل الممارسات، واستحداث برامج المساعدة التقنية لتحسين التشريعات الوطنية ورسم خطط العمل اللازمة للمنطقة، ووضع ونشر كتيبات إرشادية للاستجابات المنسقة والحسنة التوقيت، والنظر في إمكانية تأسيس آليات لتمويل الجهود المطلوبة لتحسين قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية. وينبغي للأمم

المتحدة أن تقطع على نفسها التزاما عاجلا دائميا بتوفير المساعدة والقدرة اللازمة لتطوير استراتيجية إقليمية تكفل أن هذه الممارسة الإجرامية لن تنتشر إلى المناطق الأخرى ولن تخل بالملاحة في المياه الدولية.

السيد وانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر نيجيريا على أخذها بزمام مبادرة عقد هذا الاجتماع المكرس للقرصنة في خليج غينيا. وأد كذلك أن أشكر الأمين العام والسيد توري والسيدة أوكونغا على إحاطاتهم الإعلامية.

أود أن أؤكد على النقاط التالية: أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا للقرصنة في خليج غينيا. ففي السنوات الأخيرة ازدادت القرصنة انتشارا هناك؛ وقد ازداد عدد الهجمات التي وقعت، وإن نطاق تلك الهجمات قد تفاقم، مثلما اشتدت حدة العنف المرتكب فيها. وهذا يشكل تهديداً خطيراً للنشاط الاقتصادي في خليج غينيا، ولأمن النقل البحري. وبالتالي، إنه يشكّل أيضاً تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. وعلى الدول الساحلية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي تمام الإدراك بخطورة مشكلة القرصنة، واتخاذ التدابير في الوقت المناسب لمكافحتها ومنع تفاقم الحالة.

ثانياً، بغية التصدي للقرصنة في خليج غينيا، يجب مواجهة الأسباب الكامنة والحالية على حد سواء. ويجب على المجتمع الدولي وبلدان المنطقة التركيز على أسباب القرصنة، ووضع استراتيجية متكاملة للحفاظ بفعالية على السلام والاستقرار في بلدان المنطقة، ارتكازاً على بناء القدرات بهدف كفالة السلام ومعالجة الحالة الاقتصادية لبلدان المنطقة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور نشط وبنّاء في ذلك السياق.

ثالثاً، يجب على الدول الساحلية والمنظمات الدولية والإقليمية أن ترفع مستوى التنسيق بينها. ونظراً لوجود بلدان عديدة على امتداد ساحل خليج غينيا، فإن مكافحة القرصنة تتطلب الجهود التي تبذلها جميع الدول. وتشيد الصين بالدوريات المشتركة التي تقوم بها نيجيريا وبنن، وتعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والمنظمات الإقليمية الأخرى لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة.

ويحدونا الأمل من البلدان المعنية والمنظمات الدولية أن تعزز الجهود الرامية إلى تنسيق العمل بينها. ويجب أيضاً تقديم المساعدة لمكافحة القرصنة. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم للدول الساحلية والمنظمات الإقليمية، عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وتوفير المساعدات التقنية وبناء القدرات.

وترحب الصين بقرار الأمين العام القاضي بإرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى خليج غينيا، وتأمل أن يتمكن من إحاطة مجلس الأمن علماً بنتائجها في الوقت المناسب.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشارك الآخرين في تسجيل تقديرنا للوفد النيجيري على تنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة أصبحت تشكّل تهديداً رئيسياً للملاحة البحرية والتجارة والأنشطة الاقتصادية في خليج غينيا. كما أود أن أشكر الأمين العام، وممثلَي الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. إن مشاركتهم في الجلسة اليوم تتصف بالأهمية لأن مشكلة القرصنة والسطو البحري مشكلة إقليمية ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال تعاون أصحاب المصلحة الإقليميين.

لقد أصبحت القرصنة قبالة ساحلَي أفريقيا على السواء عقبة خطيرة أمام التطلعات التنموية للمنطقة.

فالهجمات المتزايدة على سفن الشحن قبالة الساحل الغربي لأفريقيا، ولا سيما في خليج غينيا، تؤثر على صناعة النفط في المنطقة – التي تشمل نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية، أكبر منتجي النفط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإن ذلك يضاعف من مشاكل المنطقة، التي تواجه أصلاً مشاكل أخرى مثل تجارة المخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة على نحو غير قانوني.

وما فتئت الهند في طليعة الذين يسلطون الضوء على خطر القرصنة قبالة سواحل الصومال، وهي تشدد على الحاجة الملحة إلى أن يعمل المجتمع الدولي من أجل وضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة. وتشعر الهند أيضاً بالقلق إزاء الزيادة الحادة الجديدة في أعمال القرصنة والسطو البحري في خليج غينيا. وبينما تختلف نسبة الحالتين في هذه المرحلة، فمن الممكن تماماً لفشل المجتمع الدولي في العمل بحزم ضد القرصنة قبالة سواحل الصومال أن يولّد طفرة جديدة لأعمال القرصنة في خليج غينيا.

وثمة عدد من الشباب العاطلين عن العمل أصبحوا منجذبين إلى أعمال القرصنة والسطو البحري، التي يجدونها تنطوي على قدر قليل من التكلفة والمخاطر، ولكنها تغلّ عليهم عائدات مرتفعة. وأخذت المشكلة، بالتالي، تتصف على نحو سريع بأبعاد الكارتل المنظم في بلدان غرب أفريقيا. والمسائل التي يواجهها المجتمع، الفقر والبطالة وعدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى البنية التحتية البحرية المناسبة ونظم المقاضاة الضعيفة، لا تساعد الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة.

وفي حين يعتبر العديدون أن حوادث القرصنة والسطو البحري في خليج غينيا لا يبلَّغ عنها بكثرة، فهي تصاعدت بالفعل من عمليات للسطو المسلح ذات المستوى المنخفض إلى الاختطاف وسرقة البضائع وأعمال السطو على نطاق واسع. وقد أظهر القراصنة أيضاً ميلاً إلى استخدام التعذيب وغيره من أشكال العنف الجسدي وسوء المعاملة ضد البحارة وأفراد الأطقم.

ونظراً لتزايد الحوادث، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لسلامة وأمن ورفاه البحارة الذين يؤخذون كرهائن والإفراج السريع عنهم بالوسائل المناسبة. وكذلك، نظراً للاستثمارات الكبيرة التي وضعتها البلدان في صناعة النفط في المنطقة وزيادة تصدير النفط من المنطقة، هناك حاجة ملحة إلى العمل الآن قبل أن تصبح المشكلة أكبر حدة وبُعداً.

ولقد حان الوقت بالتالي لأن يولى اهتمام مناسب لهذه المشكلة. ويسعدنا أن نلاحظ أن بلدان المنطقة، المدركة بوضوح لهذه المشكلة، قد بدأت تبذل الجهود الجماعية لمواجهة هذه المسألة. وتود الهند أن تشيد بنيجيريا على تولّي زمام الأمور بشأن هذه المبادرة، إلى جانب سائر البلدان المتضررة في المنطقة.

ويسرنا أيضاً أن مجلس الأمن أبقى هذه المسألة قيد نظره، إذ ساعدت مداولاته في الأشهر القليلة الماضية والنشرات الصحفية التي أصدرها على زيادة الوعي. ويتعين اتخاذ إجراءات ملموسة الآن. وفي ذلك الصدد، من المهم أن تبذل البلدان في المنطقة الجهود معاً لمكافحة القرصنة، بما في ذلك تبادل المعلومات، وبناء قدرات قواتها البحرية. بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية الحاسمة بمكان أيضاً تعزيز النظم القانونية لكفالة إجراء المحاكمات الفعالة والسريعة. ونرحب بقرار عقد اجتماع خاص في غينيا الاستوائية لأعضاء لجنة خليج غينيا بغية مناقشة هذه المسألة.

وينبغي للمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، أن يساعد في هذه الجهود الإقليمية عن طريق توفير الموارد لبناء قدرات حرس السواحل والقوات البحرية. وهذا يساعد

كثيراً على القيام بدوريات فعالة في البحار والمراقبة على طول الساحل.

ولوكالات الأمم المتحدة في المنطقة، لا سيما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، دور هام في الجهود الإقليمية لمكافحة القرصنة، فضلاً عن التصدي للمشاكل ذات الصلة بالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وانتشار الأسلحة الصغيرة، إذ تعمل جميع هذه المسائل على زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بالزيارة المقبلة لبعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة، بغية دراسة الحالة واستكشاف أساليب الدعم من جانب الأمم المتحدة.

وفي الختام، إن الهند على استعداد للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى زيادة فعالية التعاون فيما بين الدول بغية التصدي لخطر القرصنة والسطو المسلح في البحار، وكفالة سلامة الرهائن الذين يحتجزهم القراصنة والإفراج عنهم.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح، وكذلك الجنرال توري، ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيدة أوكونغا، ممثلة لجنة خليج غينيا. ترحب المملكة المتحدة بهذه المناقشة عن القرصنة في خليج غينيا، وأنا ممتن لكم، سيدتي الرئيسة، لما أظهرتموه من روح القيادة بإثارة هذه المسألة في المجلس.

إن الخطر الذي تشكله القرصنة والنهب البحري في خليج غينيا على حياة الأطقم واستمرار تهديدهما للتجارة الآمنة في المنطقة يستحقان منا الاهتمام. ويساور المملكة المتحدة القلق من تزايد الهجمات ومستوى العنف المرتبط بالقرصنة والنهب البحري المسلح في خليج غينيا. ومع أن الهجمات متركزة حاليا في مياه نيجيريا وبنن، فإن النطاق الجغرافي للهجمات ما فتئ يتسع، مشكلاً خطراً أكبر على المنطقة بأسرها. وتشير آخر التقارير إلى أن ما تم الإبلاغ عنه من هجمات القرصنة يصل إلى نحو ٢٧ هجوماً هذا العام، غير أن العديد من المحللين يعتقدون أن نسبة ما يتم الإبلاغ عنه من الهجمات لا تتجاوز الواحد إلى عشرة.

ومن الواضح أن خطورة هذه المسألة تتطلب استجابة منسقة. لذلك نرحب بمبادرة دول المنطقة، لا سيما الدوريات المشتركة التي اتفقت عليها مؤخرا نيجيريا وبنن. ومن الضروري أن تتخذ السلطات العسكرية وسلطات إنفاذ القانون إجراءات قوية وحازمة لمواجهة خطر القرصنة.

إن هذه فرصة ثمينة للاطلاع على الخطوات التي تتخذها دول المنطقة لمعالجة المشكلة، وللنظر في أفضل الطرق التي يمكن أن ندعم بها جهودها. لا تعرِّض هجمات القراصنة حياة الناس للخطر فحسب، بل، بالإضافة إلى ذلك، بدأت تعوق صادرات النفط والغاز، إلى جانب تسببها في زيادة أقساط التأمين بشكل كبير، مما يرفع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في جميع أنحاء المنطقة.

لذا فإن من مصلحة جميع الشركاء الإقليميين أن يعملوا بشكل وثيق مع الهيئات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأن يكفلوا اتخاذ الإجراءات في الحال. ونود أن نشجع المزيد من الدول على أن تحذو حذو نيجيريا وبنن، وأن تقوم بدوريات بحرية مشتركة مع جيرانها ومع شركائها الإقليميين بهدف قمع جميع الأنشطة البحرية غير القانونية.

القرصنة في خليج غينيا نموذج مختلف عن الذي يستخدمه القراصنة الصوماليون. فالهجمات في منطقة خليج غينيا غالبا ما تتسم بالعنف، مع التركيز على تفريغ الحمولة وبيعها. ومع ذلك، فسيكون من المفيد جداً استخلاص

الدروس من تجربة المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة قبالة سواحل شرق أفريقيا. تتضمن الأمثلة الجيدة في تلك التجربة دور محطات المعلومات والوكالات الساحلية لإنفاذ القانون التي عملت معاً على تحذير السفن وإبعادها عن مواقع الهجمات المحتملة.

يتطلب العمل الإقليمي دعماً دولياً، وتؤيد المملكة المتحدة بقوة الجهود التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا لتعزيز التكامل بين مهام خفر السواحل في الإقليم عبر المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات.

وفي سبيل تعزيز قدرات المنطقة وتطوير الأمن البحري على نحو قوي ومنسق، ستواصل المملكة المتحدة دعمها البحري الإقليمي الجاري. وكما أشار الجنرال توري، فإن المملكة المتحدة، دعماً منها لمحطة الشراكة الأفريقية، قد وفرت العام الماضي الأمن والدعم والتدريب في المجال البحري لكل من نيجيريا وسيراليون وغينيا بيساو وليبريا وكوت ديفوار، والتزمت بالمشاركة مستقبلاً في مبادرات بناء القدرات الإقليمية.

كما تدعم المملكة المتحدة عمل الاتحاد الأوروبي مع الرأس الأخضر وغانا والسنغال في مشروع باسم ”سيكوب“، يعني بتطوير القدرات الوطنية لإنشاء وحدات متخصصة للاستخبارات والتحقيق في الموانئ البحرية وفي المناطق الساحلية الحساسة بهدف تعزيز قدرات الموانئ البحرية، وتطوير المخابرات البحرية الإقليمية وتنظيم التدريب على الصعيد الإقليمي. كما سنعمل، بمساعدة شركات الشحن البحري، على دعم غانا في استضافة مركز لتقاسم معلومات التجارة البحرية سوف تكون مهمته توفير المعلومات والتحذيرات للسفن التجارية المبحرة في خليج غينيا. وقد سبق أن ساعدت منظمة التجارة البحرية التابعة للمملكة المتحدة في مكافحة القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال بقيامها بمهمة مشابهة.

وفي الختام، فإن الخطوة الأولى لوقف القرصنة في خليج غينيا يجب أن تتخذها بلدان المنطقة بعملها معاً بشكل أوثق. لقد كان المؤتمر الأخير المعقود في ألمانيا لمناقشة هذه المسألة، بمشاركة ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، وممثلين بحريين عن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كان وسيلة مفيدة لالتقاء جميع الذين يتعين عليهم أن يعملوا بصورة جماعية للتصدي لهذه المشكلة. وبات من الضروري اتباع نهج إقليمي فعال. من جانبنا، نحن مستعدون للمشاركة في قرار يصدره مجلس الأمن يدعم هذا التوجه الإقليمي.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأتقدم إليكم بالشكر، سيدتي، ولوفدكم، على تنظيم هذه المناقشة. ونشكر ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. لقد أتاحت لنا الإحاطات أن ندرك طبيعة القرصنة في المنطقة وآثارها بصورة أفضل وأعمق. ما عرقل جزئياً اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة القرصنة في منطقة خليج غينيا عدمُ توفر معلومات عن حجم المشكلة. نود أيضاً أن نشكر الأمين العام على التعليقات التي أدلى بها اليوم.

في وقت يتركز فيه الانتباه الدولي بصورة رئيسية على القرصنة قبالة سواحل الصومال، ينبغي ألا يغيب عن البال أن القرصنة تؤثر على مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك المياه الواقعة قبالة ساحل غرب أفريقيا خاصة في خليج غينيا. وشأننا شأن غيرنا، لا يزال يشاورنا القلق بسبب الخطر الذي تشكله القرصنة على أمن المنطقة. لقد

أدى ارتفاع عدد الهجمات العام الماضي والطابع العنيف لهذه الهجمات إلى زيادة الاهتمام بمشكلة القرصنة المتفاقمة قبالة سواحل غرب أفريقيا. جنوب أفريقيا قلق بسبب أن هذه الهجمات تهدد الملاحة والأمن والتنمية الاقتصادية في دول المنطقة. ونحيي الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية من قبل في المنطقة، بما ذلك الدوريات المشتركة التي تقوم بها نيجيريا وبنن. بيد أن ثمة الكثير مما يتعين عمله، وهناك حاجة لأن يقدم المجتمع الدولي دعمه الجماعي.

في السعي لإيجاد حل مصمم بعناية ليناسب التهديدات المحددة في خليج غينيا، لا بد من الاعتراف بأن دول المنطقة تحتاج إلى موارد كافية وإلى قدرات تقنية لمواجهة آفة القرصنة. ونقف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان الأكثر تضررا من القرصنة في المنطقة بكل ما نملك من قدرات.

وندعو سائر الدول والمنظمات لتقديم كل ما تستطيعه من مساعدة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، والمنظمة البحرية الدولية إلى إنشاء بعثة بغرض تقييم قدرة المنطقة على مكافحة القرصنة، ونأمل أن تسهم روح الشراكة هذه في القضاء على القرصنة.

نحن متحمسون في هذا الصدد لاعتزام دول المنطقة عقدَ قمة لرؤساء الدول والحكومات في سبيل إيجاد استجابة شاملة للمشكلة. ونحن على ثقة بأن هذه القمة سوف تضع استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز جهود مكافحة القرصنة وحالات النهب المسلح في خليج غينيا. ونرحب بالجهود التي يبذلها أعضاء الجماعة لمناقشة وضع آليات إقليمية لمكافحة القرصنة في المنطقة.

ومن المهم أن نعترف، مع التشديد، بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تظل هي الإطار لمعالجة القرصنة في أعالي البحار، ومنها المنطقة الاقتصادية الخالصة. تكفل أحكام الاتفاقية، ومن بينها المواد ١٠١ و ١٠٥ و ١٠٦, لجميع الدول الحق في ممارسة الولاية القضائية العالمية. وفي حين تتمتع الدول بالحق السيادي في سن التشريعات اللازمة، فإن ثمة حاجة إلى المزيد من المساعدات الدولية لدعم جميع الجهود الرامية لمحاربة القرصنة. يحتم كل ذلك على جميع الدول، وليس فقط الدول المتضررة، أن تسن من التشريعات ما يكفل مواجهة قرصنة وتنفيذ هذه التشريعات.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيمكم هذه الإحاطة الإعلامية المهمة عن القرصنة في خليج غينيا، التي يمكن وصفها بأنها تهديد خطير للسلام والاستقرار في غرب أفريقيا. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأشكر أيضاً الجنرال مهمان توري، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك السيدة فلرنتينا أدينكما أوكونغا، نائبة الأمين التنفيذي للشؤون السياسية في لجنة خليج غينيا. تلاحظ البوسنة والهرسك بقلق أن هجمات القراصنة في خليج غينيا تشكل تهديدا متزايدا يؤثر سلبا على الأمن والاستقرار واقتصاد دول غرب أفريقيا. وننوه بالجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية المتضررة لمعالجة هذه المشكلة. ونشجع بقوة مواصلة وتعزيز الجهود الإقليمية لمكافحة هذه المشكلة. في هذا السياق، نرحب بالعزم على تنظيم مؤتمر قمة لرؤساء دول خليج غينيا لمناقشة الاستجابة الإقليمية لهذه المسألة.

نؤكد أيضا على أهمية المساعدة الدولية في مجال التصدي لتحدي القرصنة والسطو المسلح في البحر. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم دعمه بغية تحقيق هذا الهدف، وكذلك دعم جهود الدول والمنظمات الإقليمية في بناء القدرات اللازمة للتصدي لأعمال القرصنة.

على الرغم من وضوح الاختلاف بين القرصنة قبالة سواحل الصومال وهجمات القراصنة في خليج غينيا، ينبغي استخدام الدروس المستفادة من أجل منع تصاعد هذا الاتجاه السلبي. ونشارك الأعضاء الآخرين وجهة نظرهم في أنه يجب معالجة الأسباب الجذرية على طول الساحل، بدءا من الفقر وانعدام الفرص للشباب.

ترحب البوسنة والهرسك بقرار الأمين العام نشر بعثة تقييم في تشرين الثاني/نوفمبر من أجل جمع مزيد من المعلومات بشأن القرصنة في خليج غينيا، ومواصلة استكشاف الإمكانيات الأخرى للتعاون مع المنظمات الإقليمية والدول المعنية لمعالجة المشكلة. آخذين في الاعتبار العلاقة بين القرصنة والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات – التي تؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على تحقيق السلام والاستقرار – ونشاطر الآخرين الرأي بأن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة. وبطبيعة الحال، يكون الجزء الهام منها تقديم الذين يمولون هجمات القراصنة والسطو المسلح في البحر ويخططون لها وينظمونها وينفذونها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، يعد تبادل المعلومات أمرا ضروريا.

أخيرا، نود أن نؤكد على أهمية التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية، كل في إطار ولاياتها الحالية ي بشأن هذه المسألة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة النيجيرية على إدراج مسألة القرصنة في خليج غينيا على جدول الأعمال. كما أود كثيرا أن أشكر الأمين العام وممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على عرضهم.

ما برحت القرصنة في خليج غينيا تشهد تزايدا وتؤثر على المصالح الاقتصادية والأمنية في المنطقة وخارجها. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مبكرة ومنسقة تفاديا للتصعيد إلى مستويات مماثلة للحوادث قبالة منطقة القرن الأفريقي.

نرحب بالمبادرات التي اتخذها حتى الآن مختلف الجهات الفاعلة في خليج غينيا والشركاء الدوليون. تعد هذه التدابير خطوات مهمة للغاية من أجل تعزيز الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة القرصنة وتبادل المعلومات وبناء القدرات. وتؤدي المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا دورا حاسما.

في عام ٢٠١٠، بدأ الاتحاد الأوروبي تقييم الحالة فيما يتعلق بالأمن البحري في خليج غينيا. وتهدف مشاريع الاتحاد الأوروبي الحالية في مرحلة مبكرة من تنفيذها إلى دعم بناء القدرات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. يسر ألمانيا أن تنخرط في الجهود الرامية إلى مساعدة لجنة خليج غينيا.

وينبغي اتباع نهج مزدوج من أجل تعزيز الأمن البحري في خليج غينيا. أولا، قدرات الأمن البحري للدول في خليج غينيا – أي ينبغي تعزيز حرس السواحل، القوات البحرية وهلم جرا. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء الأولوية للقدرة على محاربة القرصنة بنشاط. ثانيا، ينبغي تطوير مفهوم شامل للأمن البحري في خليج غينيا. وينبغي أن ينظر هذا المفهوم في المسائل المتعلقة بمنع القرصنة وردعها، فضلا عن الأطر القانونية والسياسية للتعامل مع القراصنة.

في هذا الصدد، يمكن استخلاص الدروس من مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وينطبق الشيء ذاته على أفضل الممارسات فيما يتعلق بتدابير الحماية الذاتية

لصناعة النقل البحري. بيد أن، يعتمد نجاح هذا النهج بشكل كبير على قدرة الدول المتضررة على ضمان سيادة القانون وتوفير قوات أمن ومؤسسات فاعلة.

نرحب بعزم الأمين العام نشر بعثة تقييم لدراسة الوضع واستكشاف الخيارات الممكنة لدعم الأمم المتحدة. ونتطلع إلى النتائج التي تتوصل إليها البعثة كأساس نستند إليه في اتخاذ مزيد من الإجراءات.

نحن على ثقة بأنه يمكن استخدام الخبرة المشتركة لمختلف مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية بفعالية للمساعدة في مكافحة القرصنة في خليج غينيا. ومن أجل تعزيز فعالية جهود مكافحة القرصنة المختلفة، نشجع مزيدا من التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين جميع الشركاء العاملين في هذا المجال.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن انضم للآخرين في توجيه الشكر لك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع الهام. نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد توري والسيدة أدينيكي أوكونغا على إحاطاتهم الإعلامية بالغة الأهمية.

إن اجتماع اليوم حسن التوقيت وهام. في السنوات الأخيرة، زاد عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح البحري التي أبلغ عنها في خليج غينيا بصورة تبعث على القلق. وعلى الرغم من أنه لا يتم الإبلاغ عن جميع الهجمات، إلا أننا نعلم أنه خلال هذا العام وحده تم الإبلاغ عن ما لا يقل عن عشرين حادثة سرقة بحرية مسلحة وهجمات قرصنة في خليج غينيا، بزيادة حادة في الحوادث لا سيما قبالة ساحل بنن. تهدد هذه الهجمات، سواء داخل المياه الإقليمية أو في أعالي البحار، الأمن الإقليمي والبحري وسلامة البحارة، فضلا عن إعاقة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء غرب أفريقيا ووسطها. وشملت الهجمات البحرية الاعتداءات على المدن الساحلية، بل وحتى الهجوم على القصر الرئاسي في مالابو، العاصمة الساحلية لغينيا الاستوائية. إن الاتجار البحري غير المشروع بالسلع والمخدرات والأشخاص يقوض أيضا الحكم ويفكك نسيج المجتمعات الهشة.

تؤثر الجريمة البحرية على الاقتصاديات المحلية تأثيرا كبيرا. فقد أصبحت من المشكلات الوبيلة في بعض البلدان مثل بنن، والكاميرون، وكوت ديفوار، والغابون، وغانا، ونيجيريا. وقد أثبت المسلحون في دلتا النيجر في السنوات الأخيرة القدرة على الوصول إلى المنشآت النفطية البحرية، مما يهدد الإمدادات الآمنة لأكثر من مليوني برميل من النفط تخرج من تلك المنطقة يوميا. ويعد تزايد وتيرة الهجمات ضد قطاع النقل البحري في بنن مصدر قلق خاص.

فضلا عن تأثيرها على قطاع النفط، تؤدي الهجمات على منشآت النفط البحرية إلى خسارة تصل إلى بليوني دولار سنويا في الاقتصاد الإقليمي الأوسع نطاقا، بما في ذلك صناعة الصيد والملاحة التجارية. ومن الواضح أنه ثمن باهظ تدفعه منطقة لديها احتياجات إنمائية عاجلة وتتميز باقتصادات هشة.

في أوائل شهر آب/أغسطس، لم يكن هناك سوى ٥٠ سفينة راسية في ميناء كوتونو، بدلا من ١٥٠ سفينة عادة. وشهدت بنن انخفاضا حادا في الرسوم الجمركية وغيرها من عائدات الميناء التي تعتمد عليها الحكومة في ٥٥ في المائة من إيراداتها.

هناك اختلافات هامة، حتى الآن، بين القرصنة والهجمات البحرية في خليج غينيا، والهجمات على طول سواحل الصومال. في خليج غينيا، يسعى المهاجمون في المقام

الأول إلى سرقة السلع الثمينة، والتي غالبا ما تباع بصورة غير مشروعة في غرب ووسط أفريقيا. يبحث المهاجمون عادة عن البضائع والأشياء الثمينة، وليس بالضرورة السفن أنفسها أو أفراد طاقمها أو ركابها. غالبا، ويضرب القراصنة الصوماليون في أعالي البحار، ومن ثم يستخدمون الملاذات الآمنة على الشاطئ لأخذ السفن والناس رهينة. في خليج غينيا، يعمل المجرمون غالبا أقرب إلى الشاطئ، وعادة بهدف السرقة لا أخذ الرهائن. غالبا يتركون الطواقم والركاب سالمين.

تقع المسؤولية الأساسية في القيام بدوريات والحفاظ على أمن المياه الإقليمية على عاتق كل بلد في المنطقة. يتعين على كل بلد أن يجعل من الأمن البحري أولوية قومية، على سبيل إنفاذ القانون وتمكين التنمية الاقتصادية المستمرة على حد سواء. ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لدعم الجهود الإقليمية والوطنية. وتؤيد الولايات المتحدة العمل الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز التنسيق فيما بين البلدان في المنطقة.

منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن، قدمت الولايات المتحدة ٣٥ مليون دولار تقريبا في شكل رادارات ساحلية، ومعدات، وقوارب، ووفرت تدريبا أمنيا بحريا مرتبطا بتلك المعدات إلى شركائنا في غرب أفريقيا ووسطها. فالولايات المتحدة ملتزمة بالتعاون مع أصدقائنا الأفارقة وغيرهم من الأصدقاء الدوليين لبناء قدرة بحرية على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال برامج من قبيل محطة الشراكة الأفريقية والشراكة المتعلقة بإنفاذ القوانين البحرية الأفريقية.

السيد عساف (لبنان): سيدتي الرئيسة بادئ ذي بدء أود أن أشكرك على تنظيم هذا الاجتماع، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة. كما أثني على البيانين اللذين أدلى بهما اللواء مهماني توري والسيدة لورانتينا يوكونغا.

نعرب عن قلقنا العميق إزاء زيادة أعمال القرصنة في خليج غينيا والتي تقترن بالاتجار بالمخدرات، واحتجاز الرهائن والسطو المسلح على امتداد الشريط الساحلي لدول المنطقة. وندين هذه الجرائم التي تزعزع الاستقرار والأمن في المنطقة، وتشكل خطراً على الملاحة التجارية فيها. وتترك آثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية، وتؤدي إلى خسارة كبيرة في قطاعات النفط والصيد والنقل البحري.

ويرى لبنان أن الاستمرار في تطوير أساليب القرصنة يتطلب رداً سريعاً وفعالاً على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الوطني، نشدد على ضرورة تقديم الدعم لدول المنطقة من أجل بناء قدراتها الذاتية وتحديث معداتها لتتمكن من القضاء على القرصنة. كما ندعو إلى موائمة القوانين المحلية مع القوانين الدولية المتعلقة بالقرصنة بما يمكن دول المنطقة ليس فقط من القبض على مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح، بل أيضاً محاكمتهم وسجنهم.

أما على الصعيد الإقليمي، فنثني على قيام دول المنطقة بتسيير دوريات بحرية مشتركة في مياه خليج غينيا لمكافحة القرصنة وتبادل المعلومات فيما بينها. وندعوها إلى تعزيز هذا التعاون والتنسيق. كما نشدد على أهمية قيام المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوضع خطة إقليمية لمكافحة أعمال القرصنة في خليج غينيا تتضمن تشكيل قوة حماية مشتركة تضم خفر السواحل التابعة للقوات البحرية في الدول الواقعة على امتداد الخليج، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مكتبي الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى.

أما على الصعيد الدولي، فمن الضروري الاسترشاد بالقانون الدولي الذي يوفر الإطار القانوني اللازم للتصدي للقرصنة. ونشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة على وضع خبرته في خدمة دول المنطقة. وندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى دعم خطة دول المنطقة لتشكيل قوة حماية مشتركة للدول الواقعة على امتداد الخليج. ونرحب باعتزام الأمين العام إرسال بعثة لتقييم الوضع في خليج غينيا، واستكشاف الخيارات المتاحة للأمم المتحدة.

وفي الختام، نؤكد مجددا ما سبق وأن عبَّرنا عنه خلال مناقشة مسألة القرصنة في الصومال. ونرى أن معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة في خليج غينيا تتطلب على المدى البعيد معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها دول المنطقة، ودعم برامج التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة، فضلاً عن بناء المؤسسات الحكومية، وتطوير قواتها النظامية وخفر السواحل لديها لكي تتمكن هذه الدول من بسط سلطتها على مياهها الإقليمية، وتأمين مستقبل أفضل لشعوبها.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل كلمتي أن أشكر بلدكم نيجيريا على إدراج مسألة القرصنة البحرية في خليج غينيا في جدول أعمالنا، وهي مسألة هامة. كذلك أشكر الأمين العام وممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على مساهماتهم الهامة في مناقشة اليوم.

إن منطقة خليج غينيا التي تشمل بلدنا تتمتع بميزة مزدوجة تتمثل في كونها غنية بموارد الأسماك والنفط من جهة، وكونها منطقة ذات أهمية سياسية جغرافية واستراتيجية جغرافية كبيرة، من الجهة الأخرى. وتبين الأحداث الهامة الأخيرة في خليج غينيا، لا سيما في بنن ونيجريا، المدى الذي بلغته القرصنة بحيث أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين.

يرحب بلدي بالجهود المستمرة التي تقوم بها نيجيريا في مكافحة هذه الظاهرة في منطقة خليج غينيا. ونؤيد المبادرات التي أخذ زمامها بلدكم وبنن في هذا الكفاح، بما في ذلك مؤتمر القمة المقبل من أجل وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة في المنطقة.

وبالنظر إلى الطابع الحالي لظاهرة القرصنة، نؤيد خطة الأمين العام لإرسال بعثة تقييم إلى المنطقة لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة.

أود أن أركز ملاحظاتي على نقطتين محددتين، وهما: الجهود التي تقوم بها غابون في مكافحة القرصنة، والجهود التي تبذل على الصعيد الإقليمي والجهود التي تبذل على الصعيد الدولي.

أما على الصعيد الدولي، فغابون طرف في الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة بالقرصنة البحرية، وبالتحديد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية الموقعة في روما في عام ١٩٨٨، بما في ذلك بروتوكولها الإضافي. وعلاوة على ذلك، شارك بلدي في إنفاذ تلك الصكوك القانونية وفي وسائل كبح القرصنة البحرية.

أما على الصعيد الإقليمي، فهناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول في مكافحة القرصنة البحرية؛ بينما على الصعيد الدولي، ثمة حاجة إلى تعزيز الصكوك والوسائل القانونية اللازمة لإنفاذها.

وفي هذا الصدد، تود غابون تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وهي تحديدا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي وسط أفريقيا على سبيل المثال، وقعت الكاميرون وغينيا الاستوائية وبلدي على اتفاق تقني في عام ٢٠٠٩ بشأن تسيير دوريات مشتركة منتظمة في المناطق الثلاث الخاضعة للمراقبة البحرية التي حددتها

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبالمثل، جرى إنشاء آلية لمكافحة القرصنة البحرية في المنطقة دون الإقليمية.

وأنا أؤيد أيضا فكرة تعاون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا تعاونا وثيقا في مكافحة القرصنة في خليج غينيا.

وقد أعد الاتحاد الأفريقي، من جانبه، برنامجا إقليميا شاملا لمكافحة الجريمة البحرية. وفي سياق تنفيذه، وبدعم من المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية وقيادة الولايات المتحدة لأفريقيا، جرى تدشين عملية لتوثيق الاتصال بين المركزين الإقليميين من أجل تعزيز التعاون في مكافحة التهديدات المرتبطة بالأنشطة البحرية والقضاء عليها.

وعلى الصعيد الدولي، كان الاجتماعان اللذان عقدا بين بلدان خليج غينيا في شتوتغارت وغارميش في ألمانيا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه جزءا من هذه الجهود أيضا.

ووفد بلدي يود أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب بالمساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا لبلدان خليج غينيا في مكافحتها لهذه الظاهرة.

وبفضل هذه الشراكات، أسفر التعاون الإقليمي عن نتائج تستحق التنويه بالفعل. غير أنه ينبغي تعزيز هذا التعاون في مجال تدريب وحدات خفر السواحل وتمويل المعدات والبنية التحتية وتعزيز آليات المعلومات والتعاون بين القوات الإقليمية الموجودة.

وكثير من البلدان، بما فيها بلدي، يعتقد أنه ولئن كانت هذه الآليات التقليدية هامة، فإنها لا تراعي السمات الخاصة لأعمال القرصنة في خليج غينيا. ولهذا السبب، سعت غابون إلى العمل مع بلدان خليج غينيا الأخرى لتعزيز التدابير الوطنية والإقليمية لمكافحة القرصنة البحرية، وكذلك تدابير بناء الثقة التي اتُخذت في سياق لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وعلى الصعيد الدولي، تؤيد غابون صياغة واعتماد اتفاقية عامة لمكافحة القرصنة البحرية. وستعزز فعالية صك كهذا الآليات الموجودة بالفعل في هذا المجال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

أولا، أريد أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، ليس على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في هذا الصباح فحسب، ولكن بصفة خاصة على اهتمامه الثابت بالموضوع قيد الاستعراض. كما أعرب عن تقديري للسيد توري من لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللسفير أدنيكي أوكونغا من لجنة خليج غينيا على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين والمفصلتين للغاية.

إن تحديات القرصنة في خليج غينيا هائلة وشاقة وذات عواقب وخيمة على اقتصادات بلدان المنطقة دون الإقليمية. فهذه الأعمال النكراء مستمرة بلا انقطاع ولا تزال تعوق الملاحة البحرية، مما يهدد بالتالي استقرار وأمن البلدان الساحلية وما وراءها.

ونحن نعرف الآن أن دوافع الجناة هي الوصول إلى النفط الخام وأن الكثيرين منهم ضالعون أيضا في الاتجار بالسلع غير المشروعة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أدت أنشطتهم إلى تصاعد الأعمال الإجرامية، بما فيها الهجمات المسلحة على المؤسسات المالية على طول المناطق الساحلية. وكان مقصدنا من عقد هذه الإحاطة الإعلامية هو الاستفادة من الزخم الذي ولده بالفعل بيان المجلس المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس، وتعزيز عزم المجتمع الدولي على التصدي للمشكلة.

وكما نوه المتكلمون الذين سبقوني في هذا الصباح على نحو ملائم، فإن نيجيريا تعمل بالفعل مع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لإيجاد حلول لهذه

التحديات. وتتمثل واحدة من هذه المبادرات في الترتيب التعاوني بين بلدي وجمهورية بنن لمواجهة القرصنة بروح الأمن الجماعي. ومهمة الدوريات المشتركة بيننا تضم أسطولا من السفن المسلحة للقيام بدوريات في مياهنا الإقليمية وتعطيل أنشطة القراصنة. ولفترة مبدئية مدتها ستة أشهر، سيعمل أسطول مكون من ست سفن وطائرات عمودية نيجيرية مع سلاح البحرية في جمهورية بنن لردع أعمال القرصنة والتصدي للتهديد الذي يشكله هؤلاء المجرمون. والدعوة التي وجهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا لإدماج عناصر من جميع المناطق الساحلية وما وراءها في جهد الدوريات والاعتراض هامة للغاية. ومن الواضح، أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحلها دولتان وحدهما؛ بل هي مسؤولية جماعية. ولهذا السبب، نتطلع بشغف إلى مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول المنطقة لوضع استراتيجية شاملة للتصدي لهذا الخطر الهام.

غير أننا نعي قيود القدرات التي تواجه البلدان في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الإقليمية الجارية. وحتى الآن، نشرت فرنسا والولايات المتحدة سفنا تابعة للبحرية في المنطقة وهي تساعد في التدريب على مكافحة القرصنة. وهذه المبادرات الدولية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة، تحظى بتقدير كبير ويجب تشجيعها. وعرضت الصين أيضا مؤخرا أموالا على حكومة بنن لمساعدتها في جهودها لمكافحة القرصنة. وأعتقد أنني أتكلم باسم العديد من البلدان المتضررة عندما أقول إننا مستعدون لإقامة شراكات استراتيجية ودائمة مع أصحاب المصلحة الدوليين لتبادل المعلومات والدراية التقنية والقيام بأعمال المراقبة واستنباط تقنيات للاعتراض، وسيُتوج كل ذلك ببناء القدرات.

وما من شك في أن ترتيبات تعاونية كهذه ستستفيد استفادة هائلة من التقييم الاستراتيجي العام الذي ستقدمه البعثة التي يعتزم الأمين العام إيفادها إلى المنطقة. ونأمل أن توفر إحاطة اليوم الإعلامية للبعثة التركيز اللازم للقيام بهذه المهمة. ويُنتظر أن أيضا أن تسفر هذه البعثة عن مقترحات ملموسة بشأن دعم الأمم المتحدة، بالاستفادة من وجود وأنشطة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولا يمكن أن نغالي في تشديدنا على ضرورة بذل جهد دولي متضافر للتصدي لمشكلة القرصنة في خليج غينيا. ومن ثم، يجب على المجلس تقديم دعمه للجهود الإقليمية، وبالقيام بذلك، فإنه يقضي على التحدي الأمني الذي لا يؤثر على بلدان خليج غينيا فحسب ولكن على الملاحة الدولية أيضا.

واليوم، وبعد هذه الجلسة، ستعمم نيجيريا مشروع قرار يرتكز على البيان المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس. ومشروع القرار يركز على التعاون الإقليمي باعتباره الأساس لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، ويدعو إلى توفير دعم دولي استراتيجي ومحدد الهدف لهذه الإرادة السياسية الواضحة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل بنن.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة، أود بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وبلدان خليج غينيا، التي أتكلم بالنيابة عنها، تتمنى لكم النجاح الكامل خلال فترة رئاستكم. كما أود أن أشيد بقيادة سلفكم في توجيه أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر.

تواجه دول خليج غينيا تجدد أعمال القرصنة والسطو المسلح على طول سواحلها. وفي الأشهر الأخيرة، زادت الظاهرة بدرجة تبعث على القلق على طول سواحل تلك الدول.

تؤثر هذه الحالة بشكل خطير على سلامة الملاحة البحرية وتزيد مستوى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة. إنها تؤثر بشكل خطير على قدرة الدول على الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية عن حماية الناس والسلع على أراضيها وتأمين عبور آمن لمياهها الإقليمية. وبهذا، يمثل تزايد القرصنة والسطو المسلح تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة، حيث أن له أيضا تأثيرا سلبيا على الأداء الاقتصادي للدول المعنية وقد يزعزع استقرارها.

وإذا تركت هذه الحالة دون التصدي لها، فإنها قد تعرض للخطر الاستثمارات الكبيرة من جانب المجتمع الدولي في إرساء السلام الدائم وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. ليس في مصلحة المجتمع الدولي إقامة منطقة قبالة سواحل غرب ووسط أفريقيا ينعدم فيها القانون تولد كل أنواع الأنشطة غير المشروعة، بما فيها تهريب المهاجرين غير القانونيين والاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واقترنت هذه الحوادث المقلقة في البحر أيضا بزيادة في الهجمات المسلحة على المصارف والمراكز التجارية في المدن على طول الأنهار، مما قوض ثقة المواطنين في قدرة الدول على حماية ممتلكاتهم وأرواحهم.

ولمعالجة هذه المشكلة، اتخذت دول خليج غينيا العديد من المبادرات، بما في ذلك القيام بدوريات مشتركة في البحر، أساسا بين جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية بنن، البلدان الأكثر تضررا. ويجري رؤساء دول المنطقة مشاورات بنية عقد مؤتمر قمة للنظر في استجابة شاملة للتهديد. وبالإضافة إلى هذه الجهود، رأى رؤساء الدول أيضا، عن حق، ضرورة إبلاغ المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، توقعا للحصول على دعمه في الاضطلاع بكفاح فعال للظاهرة. وفي هذا الصدد، عقد الممثلون الدائمون لدول خليج غينيا مشاورات واجتماعات، امتدت لتشمل كل أعضاء المجموعة الأفريقية في آب/أغسطس.

ولقيت الجهود التي بذلت والمبادرات الأخرى التي اتخذت من جانب رؤساء دول المنطقة وهنا في نيويورك من جانب السفراء استحسانا أوليا من الأمم المتحدة. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن، الذي أطلعه على المسألة السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بيانا صحفيا (SC/10372) بشأن مسألة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا قبالة سواحل غرب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود، باسم دول المنطقة، أن أتوجه بتحية صادقة إلى مجلس الأمن على سرعة استجابته التي، ضمن جملة أمور، عززت الدول الأعضاء المتضررة في جهودها الرامية إلى إيجاد أفضل استراتيجية لمكافحة هذا التهديد. ومن المشجع أن أعضاء المجلس الأمن، من خلال البيان الصحفي المذكور، أعربوا عن القلق حيال الزيادة في أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر واحتجاز الرهائن في خليج غينيا وأثرها الضار على الأمن والأنشطة التجارية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية.

لقد حفز حكوماتنا الاعتراف بالدور القيادي للهيئات الإقليمية والدول بشأن هذه المسألة وبضرورة دعم المجتمع الدولي للبلدان المتضررة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، في تأمين الملاحة الدولية في خليج غينيا. ونود تشجيع الأمين العام على نشر بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة لدراسة الحالة واستكشاف الخيارات الممكنة لدعم الأمم المتحدة في وضع استراتيجية شاملة للتصدي لهذا التهديد.

وتثمن بلدان خليج غينيا عاليا استعداد المجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة من أجل مواجهة مشكلة القرصنة والسطو المسلح في

خليج غينيا. وفي هذا الصدد، نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن ينظر في اتخاذ خطوة أبعد باعتماد قرار بشأن القضية بغية توليد ولاية واضحة لجميع أصحاب المصلحة لدعم تصميم حكوماتنا على اتخاذ إجراءات حاسمة، منفردة ومجتمعة، لاستعادة السلامة البحرية وأمن الملاحة البحرية في المنطقة.

ونرى أيضا أن اعتماد هذا القرار من شأنه أن يبعث رسالة قوية إلى القراصنة بأن المجتمع الدولي ما زال موحدا وقويا في مكافحته للجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب أينما تحدث. وتقترح دول خليج غينيا أن يشجعها المجلس، من خلال هذا القرار، بقوة على تعزيز جهودها المنفردة والجماعية للتغلب على آفة القرصنة والسطو المسلح على طول سواحلها، والسعي إلى وضع إطار عمل مشترك. ونعتقد أن المجلس يمكن أيضا أن يتعهد بتقديم دعمه ومساعدته الكاملين لإنشاء هذا الإطار الإقليمي، بالاتصال مع المنظمات الإقليمية المعنية. ومن المعروف جيدا أن تنفيذ هذه التدابير يتطلب تعبئة خبرات ومواد خاصة وموارد مالية من أجل تطوير قدرات قوية على المستويين الوطني والإقليمي.

وفي الختام، أود أن أكرر أن تزايد القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تحد عالمي. ينبغي عدم تركه على عاتق البلدان المتضررة، حتى وإن بينت، كما فعلنا، تصميما قويا على اتخاذ إجراء ضد هذه الظاهرة واستعدادها لإنشاء إطار إقليمي لتعزيز تنسيق إجراءاتها الجماعية ضدها. وفي هذا السياق، تتوقع دول خليج غينيا الكثير من المناقشة المعقودة اليوم. نحن واثقون أن مجلس الأمن سيضطلع بمسؤوليته عن العمل لتعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

(تكلم بالفرنسية)

وبعد أن أدليت بهذا البيان المشترك، أود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

أتوجه بالتحية إلى الأمين العام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على الإسهامات الكبيرة في هذه المناقشة.

تعتمد قدرة الدول على الحفاظ على النظام والسلام في أراضيها على قدرتها على الاضطلاع بمهامها السيادية المتمثلة في ضمان الأمن البشري وتقديم الخدمات العامة. ومع ترسيخ التكامل الإقليمي، بات خطر الصراع بين الدول لا يذكر، إن لم يكن قد تلاشى تقريبا. لكن التهديدات النابعة من آفات القرصنة البحرية وازدياد الأنشطة غير المشروعة التي تهدد أمن الدول، هي أيضا تهديدات حقيقية للسلم والأمن الدوليين.

أدى تزايد الهجمات ضد البنوك والمواطنين المسالمين، الساعين لأنشطتهم الإنتاجية في الأسواق، وما صاحب ذلك من هجمات على النقل البحري التجاري وناقلات النفط، إلى انخفاض كبير في عدد السفن التي ترسو في الميناء المستقل لكوتونو. واحتمال رؤية دولة بنن وديمقراطيتها الفتية تختنقان بفعل هذه الأنشطة غير المشروعة كبير جدا. إن ميناء كوتونو المستقل هو المصدر الرئيسي للدخل الجمركي الذي يمثل أكثر من ٥٥ في المائة من الدخل الممول للميزانية الوطنية، التي تعتمد أساسا على عائدات الضرائب. كانت هنالك بوادر حقيقية لتبخر هذا الدخل، بسبب سمعة غياب الأمن في الميناء، نتيجة تنامي الأنشطة غير مشروعة قبالة سواحل بنن.

وإدراكا من فخامة رئيس جمهورية بنن السيد بوني يايي، لخطورة الحالة، فقد عرضها على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وعلى الأمين العام. ومنذ ذلك الحين، سعت حكومة بنن بكل الوسائل الممكنة لمكافحة واستئصال القرصنة قبالة سواحل بنن.

من بين التدابير المتخذة، أود أن أشير هنا إلى إصلاح زورقي دورية، كانت البحرية البننية قد حصلت عليهما في إطار التعاون مع الصين، وإعادتهما للخدمة، وإلى التدابير المتخذة مع نيجيريا بغرض تسيير دوريات مراقبة مشتركة في المياه الإقليمية لبنن، لجعل أنشطة النقل البحري آمنة. ومنذ إطلاق هذه الدوريات المشتركة، لم تقع حوادث قرصنة.

علاوة على ذلك، قررت بنن الاستثمار في تعزيز الأمن البحري، وهي بصدد اتخاذ تدابير لزيادة القدرات اللوجستية لقواتها البحرية، من خلال شراء سفن مراقبة جديدة، بحرية وجوية. بحلول بداية العام المقبل، سوف ينمو أسطول بنن ليبلغ ست سفن. تود بنن من خلالي، شكر جميع الشركاء الإنمائيين الذين يتعاونون في بناء قدرات قواتنا البحرية.

بعد مرور سنة من الآن، سيكون بوسع القوات المسلحة لبنن ضمان الأمن داخل مياهها الإقليمية، والمساهمة أكثر في الجهود المبذولة في المنطقة دون الإقليمية لضمان أمن الأشخاص والبضائع في البر والبحر، وذلك في إطار التكامل الإقليمي. من الواضح أن عملية دمج القوات البحرية وإنشاء إطار إقليمي للتعاون، تماشيا مع استراتيجية الأمن البحري للاتحاد الأفريقي، سوف تتم في إطار تقاسم الوسائل والموارد، بحيث تتملك الدول المعنية مياهها البحرية الإقليمية، وقبل ذلك كله، تطوير شبكة تبادل للمعلومات وبناء خبرات محلية، بغية ضمان فعالية الإدارة الفردية والجماعية للتهديدات في البحر.

تشكر حكومة بنن مجلس الأمن لتقديره الصائب للنطاق الحقيقي للتهديد الذي تمثله القرصنة، ونمو الأنشطة غير المشروعة في خليج غينيا، كما أبان عن ذلك في هذه الجلسة. إن بنن على يقين، من فهم المجلس للبعد العالمي للمشكلة، وأنه سوف يستخلص الاستنتاجات الملائمة لمساعدة دول المنطقة على نحو فعال لمكافحة هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

يحدو بنن أمل كبير، غي أن مجلس الأمن، ومن خلال اعتماد قرار بشأن هذه المسألة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، سينشئ ولاية واضحة تتضمن التزاما حازما من جانب المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة الرامية إلى اتخاذ إجراءات منسقة ومتماسكة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

في هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام إيفاد بعثة تقنية متكاملة لبنن لدراسة أشكال المساعدة اللازمة. وأود أن أؤكد له استعداد بنن الكامل للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها للقضاء تماما على آفة القرصنة والأنشطة غير المشروعة قبالة سواحلنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بنن على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.